

4 1 جوان 2017

إلى

السيدة الرئيسة المديرة العامة للشركة التونسية لصناعات التكرير

الموضوع: حول إمكانية مشاركة مكتب دراسات تولّى إعداد دراسة تدقيق في ميدان الطاقة بالمصفاة في طلب العروض المتعلّق بإنجاز دراسة تأهيل وتعمير وحدة التقطير الجويّ ومنظومات التحكّم في وحدة الإنتاج.

المرجع: مراسلتكم عدد 1686 بتاريخ 02 ماي 2017.

—O3800380—

وبعد، لقد أفدتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ الشركة التونسية لصناعات التكرير تعتزم الإعلان عن طلب عروض لاختيار مكتب دراسات للقيام بدراسة تأهيل وتعمير وحدة التقطير الجويّ ومنظومات التحكّم في وحدات الإنتاج علما وأنّ المرحلة الأولى من الدراسة تتضمن القيام بدراسات الجدوى الفنيّة والاقتصادية لثلاث سيناريوهات ممكنة لتأهيل وتعمير المصفاة. في هذا الخصوص، طلبتم رأي المرصد الوطني للصفقات العموميّة حول إمكانية مشاركة مكتب الدراسات الإيطاليّ "Promethus" بصفة فرديّة أو في إطار مجمع نظرا لقيامه سابقا بإنجاز دراسة تدقيق في ميدان الطاقة بالمصفاة والتي تضمّن التقرير الخاص بها جملة من المقترحات التي تهدف إلى الضغط في الاستهلاك للطاقة وتحسين مردوديّة إنتاج وحدة التقطير الجويّ وهو ما يمثل تعريفا للسيناريو الأوّل والثاني المبرمجين خلال المرحلة الأولى من الدراسة موضوع طلب العروض الحالي.

إجابة على ذلك، أشرف بإعلامكم أنّه بالرجوع إلى مقتضيات الفصل 125 من الأمر المنظم للصفقات العموميّة الذي ينصّ على أنّه "... لا يجوز إسناد إنجاز الدراسات إلى المكتب الذي أعد دراسة التعريف..." وعملا بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في مجال الصفقات العموميّة وفي صورة التأكّد من أنّ موضوع المرحلة الأولى من الدراسة الخاصّة بطلب العروض الحالي مرتبط بالنتائج التي أفضت إليها الدراسة السابقة مما يستوجب توقّر عنصري الحياد والاستقلالية لدراسة الجدوى المزمع إنجازها، فإنّه يجب التنصيص ضمن وثائق الدعوة إلى المنافسة المتعلّقة بطلب العروض الحالي على عدم إمكانية مشاركة مكاتب الدراسات التي سبق وأن اقترحت السيناريوهات المذكورة في إطار إنجاز دراسات سابقة.

والسلام

رئيس الهيئة العليا للطلب العمومي

خالد العربي